في «فتح» يتوخون تحديث فصيلهم ويتشبثون بالمبادئ والقيم الإيجابية ويدركون أهمية إبقاء اسم «فتح» نظيفاً ومحترماً، فأنا واحد من الذين يقرون بأن هؤلاء موجودون بل لعلي واحد من قليلين يرون أن عدد هؤلاء أكثر مما يوحي به ظاهر الأمور، لكن هؤلاء، مثلهم مثل أمثالهم الموجودين خارج «فتح» أيضاً، مغلوبون على أمورهم».

ويضيف: وفي مراقبتي لتطور «عبر عقود، لاحظت ما لست أملك أن أتجاهل دلالته، وهو أن النوى التي تتشبث بالقيم الإيجابية تتضاءل أو يتضاءل دورها ونفوذها باستمرار فيما جيوب الفساد تكبر وتتمدّد».

لكن حوراني لا يغلق الطريق أمام فئة المصلحين الراغبين في التغيير والإصلاح ويقول ان أمام هؤلاء عنوان واحد هو: تسهيل انبثاق الجديد.

وفي كلمات تشيع بعض التفاؤل يقول حوراني: لا بدّ من أن يكون المرء أعمى بصيرة كي لا يرى هذا الجديد الذي ينبثق حتى من وسط الركام في كل مكان من العالم وفي ساحتنا الفلسطينية أيضاً، وقد تكون عملية تشكل الجديد في بدايتها، وقد لا يولد أي جديد إلا بعسر شديد، وفي إمكان النزهاء الفلسطينيين، فتحاويين أو غير فتحاويين، أن يسهلوا ولادة جديدهم الذي يتشكل.

الورقة الثانية: «حركة فتح واستحقاق التطور»

دلال سلامة: عضو المجلس التشريعي الفلسطيني

قالت سلامة أن انطلاقة حركة «فتح» مثلت نقلة نوعية، سياسية وحزبية، في فلسطين والدول المجاورة، حيث جاءت على شكل حركة تحرر وطني «جبهة»، مبتعدة عن الصيغ الحزبية.. كما انها عكست في هذا التشكيل واقع التعددية التنوع بابتعادها عن اعتناق اية ايديولوجية أو عقيدة معينة، ومستندة الى ان الفلسطينيين على اختلاف توجهاتهم بحاجة للتوحد حول أهداف وطنية وسياسية لا الوقوع في الخلافات الفكرية غير المجدية في مرحلة الصراع. وعبر مسيرتها، تمكنت «فتح» من وضع القضية في أيدي الشعب الفلسطيني بعيدا عن محاولات توظيفها لصالح الغير رغم أهمية العمق العربي والاقليمي. كما انها مزجت بين كونها حركة ثورية وحركة سياسية (واقعية) لشعب مشتت. وفي الوقت الذي أطلقت فيه الكفاح المسلح، أعطت كذلك العمل السياسي والدبلوماسي حيّزا واهتماما في رطار عمل النظام السياسي الفلسطيني. وبذلك، شكلت حركة «فتح» عبر سنوات طويلة مركز الثقل في هذا النظام، وتبوأت المركز القيادي فيه، مما مكنها من تبني العديد من المشاريع والبرامج السياسية، رغم الاعتراضات، ولكن تمتعها بالأغلبية مكنتها من تجاوز العديد من المآزق والأزمات..

وأوضحت أنه في سياق نقاش هذه البرامج السياسية، شهدت «فتح» عبر مسيرتها العديد من المتغيرات وذلك في إطار واقع علاقتها بالنظام السياسي، وهذه المتغيرات ليست جديدة بل تعود الى ما يقارب عشر سنوات من الزمن، وبالتحديد منذ فترة الانتفاضة الاولى، ويمكن تلخيصها زمنياً بمرحلة الانتفاضة الاولى وما تم في اطارها من تغيرات وصولا إلى المرحلة الثانية وهي اقامة السلطة الوطنية. وتتقاطع الفترتان الزمنيتان، فالمرحلة الاولى شهدت تغيرات جوهرية في البنية الاساسية، وكذلك البنية الاجتماعية في المجتمع، وبمعنى آخر نشأت أحزاب وحركات سياسية دخلت الفضاء السياسي الفلسطيني، خصوصا حماس والجهاد الاسلامي.. اضافة إلى التغيرات في البنية الاجتماعية والثقافية، وعبر عنها وجود مؤسسات بحثية ونسوية وخدماتية متعددة، منها الصحي والزراعي والارشادي والتدريبي، والتي اصبحت تعرف فيما بعد بكونها هيئات ومؤسسات المجتمع المدني.

وأضافت أن هذه البنى أصبحت في تلك المرحلة، سواء كانت سياسية او اجتماعية، جزءا أصيلا من الحالة السياسية الفلسطينية، لكنها ليست ممثلة في النظام السياسي بمفهومه الرسمي الضيق (تركيبة منظمة التحرير). وفي المقابل، لم تعمل «فتح» في تلك الفترة على تطوير مفاهيمها للعمل في ظل نشوء احزاب سياسية، وبالتحديد احزاب اسلامية.. كما لم تع اهمية العمل المجتمعي وارتباطه بالشارع بشكل مباشر، فبقي عملها التقليدي في الاطار التنظيمي العسكري في ظل تطور الحركات الاجتماعية في المجتمع..

اما المرحلة الزمنية الثانية، والتي بدأت إثر أوسلو وتأسيس السلطة الوطنية، حسب سلامة، فقد تميزت بانتقال مركز الثقل القيادي من الخارج الى الداخل.. وفي ظل انقسام بين التأييد والرفض لمسيرة المفاوضات وما أسفر عنها، حتى ما بين أعضاء حركة «فتح» أنفسهم.. فعلى سبيل المثال لا الحصر، فإن الاداء التفاوضي وعدم اشتراط اطلاق سراح الاسرى ووقف الاستيطان وتوقيع أوسلو وقضية اللاجئين في هذا السياق، وما تبع ذلك من مبادرات سياسية، كل ذلك ألقى بظلال من الشك في نفوس العديدين، ليس في الشارع بعامة فقط، وانما ايضاً لدى أبناء الحركة.

واعتبرت أن المعارضة في اطار الحركة لها عدة اسباب، منها ما كان يتعلق برفض مبدئي لما تضمنته الاتفاقات الموقعة، والعديد من المبادرات السياسية، وبضمنها المبادرات الاخيرة، ومنها من كان اعتراضه على الانفراد لبعض الكوادر او التيارات داخل الحركة في تحركات أو مبادرات دون مشاركة أوتفويض أوقرار حركي، ومنها بالتحديد الدعوات اثر أوسلو لتشكيل حزب للاجئين، إذ قاد هذا الاتجاه كوادر قياديون من حركة «فتح»..

وذكرت سلامة أن التباين والاختلاف في المواقف لم يقتصر على الاطر والهيئات القاعدية الشعبية، وانما امتد عموديا في الحركة ليصل أعلى الهرم، بحيث شمل التباين أعضاء في اللجنة المركزية، وفي المجلس الثوري، وفي القواعد التنظيمية.. وكذلك على مستوى الاقاليم او المناطق والمؤسسات الحركية واتحادات شعبية وهيئات حركية نقابية ومهنية ايضاً.. كما امتد التباين والاختلاف ليشمل قواعد قطاعية جغرافية، بمعنى التباين ما بين «فتح» في «مخيم ومدينة» تجاه قضايا سياسية حساسة، مثل ما حدث في موضوع اللاجئين.

وأشارت إلى ان هذه التباينات كانت في مرحلة ما ذات علاقة بآليات صنع القرار.. وامتدت الى العديد من القضايا، ومن هذه القضايا التباين حول مفهوم «حزب السلطة»، ودوره كمرجعية للسلطة، ولم تستطع أطر الحركة حسم هذا الموضوع حتى الآن، وكذلك الحال بالنسبة إلى الهامش الذي تمتلكه الحركة على صعيد العديد من الهيئات القيادية في صناعة قرارات السلطة، لا سيما فيما يخص المفاوضات وعملية بناء السلطة والمأسسة وتفعيل دور القانون والمحاسبة، وإرساء مبادئ الاصلاح والحكم الجيد.

وتطرقت سلامة إلى التأثيرات السلبية داخل «فتح» جراء عدم الوضوح في المواقف السياسية، والتباين في برامج العمل التنظيمية، أو غيابها، وكذلك غياب الانتخابات الدورية أو المؤتمرات الفاعلة، وانعقاد مؤتمرات عززت العشائرية والعائلية، وغياب الفصل ما بين التنظيمي والامني في وقت اصبحت فيه هناك هيمنة للأجهزة الأمنية على المؤسسة التنظيمية لصالح ما أسماه البعض «عشائر أمنية»، إضافة إلى التمايز في التجارب التنظيمية ما بين الداخل والخارج..

وقالت أن تجربة الانتفاضة الأولى، أو تجربة ما قبل تأسيس السلطة، أبرزت تشكيلات تنظيمية هامة على مستوى الوطن، ومنها اللجنة الحركية العليا في الضفة والقطاع، ولكن هذه التشكيلات التي تطورت عبر تجربة نضالية طويلة لأبناء الحركة لم تتمكن من تخيل نفسها في اطر الحركة الرسمية، فيما لم تساعد الحركة على مستوى أطرها الرسمية العليا، سواء اللجنة المركزية، أو المجلس الثوري، على تطوير فرص عملية الدمج أو المشاركة، بحيث لم تكن هذه الهيئات والتشكيلات ممثلة لسنوات طويلة بحجمها الحقيقي في الهيئات الحركية القيادية، لا سيما اللجنة المركزية..

وفي ضوء ذلك، أكدت سلامة أن تطورات القضية الفلسطينية تضع الحركة أمام استحقاق تلبية المتطلبات التي تطرحها المتغيرات الموضوعية، وبالأحرى تلبية استحقاق التطور على صعيد الوضع التنظيمي، مشيرة إلى أن استحقاق التطور تفرضه تغيرات نشأت في الفضاء السياسي الفلسطيني، وجاءت نتيجة لتراكمات سواء في واقع الحياة، أو موازين القوى، وكذلك المتغيرات السياسية الإقليمية والدولية.. إضافة إلى «استحقاق العصر»، بما شمله هذا العصر من تغيرات حصلت في أسس العلاقات الدولية، والتداخل في عدة عوامل منها الاقتصاد والتكنولوجيا والعولمة، وبروز مفاهيم ومشاريع تكتلات اقليمية جديدة، مثل السوق الشرق أوسطية، والتغير في المفاهيم السائدة عالمياً إزاء حل الصراعات، والقائمة على مفهوم المفاوضات، وبروز مفاهيم جديدة تحت مسميات محاربة العنف والارهاب، وتفاقم مشكلات المنطقة والعالم وتعددها، بحيث باتت جميع هذه القضايا تحتاج الى استشراف المستقبل واتجاهاته.

وبرأي سلامة، برزت أيضاً قضية أخرى تتعلق بحدوث تغيير في محيط الفضاء السياسي الفلسطيني، تمثل في أحد جوانبه بحدوث تغيير في المهام فرض الانتقال من مهمة التحرر الوطني ومقاومة الاحتلال بوصفها مهمة أساسية أولى الى بروز متطلبات جديدة إلى جانبها لإدارة المجتمع، وبناء السلطة، ما يستدعي صياغة مفهوم الحركة لنظام اقتصادي، اجتماعي، قانوني، وسياسي، وكذلك فيما يخص سيادة القانون، وفصل القضاء، وبناء مؤسسات السلطة على الأرض.

ونوهت إلى أن واقع المتغيرات السياسية والتغيير في المهام اقتضى الاهتمام، كذلك، بتلبية استحقاق تطوير البرنامج الفكري السياسي، على المستوى الفتحاوي والفلسطيني الداخلي، إلى جانب استحقاق تطوير البنية التنظيمية في ظل انتقال مركز الثقل السياسي التنظيمي القيادي إلى الوطن.

وفيما يخص تطوير برنامج الفكر السياسي، قالت سلامة أنه كان يتطلب تطوير مفهوم الحركة وإنضاجه بالتحول إلى ثقافة سياسية وتنظيمية لدى كوادر وأعضاء الحركة، في الوقت الذي غابت فيه الحدود بين الأطر، مع غياب فاعلية بعض الأطر القيادية، وبالتالي أصبح التنظيم غير واضح المعالم، بل ونجد فيه الكثيرين ممن يتطلعون إلى الجاه والنفوذ والفرصة المؤاتية لذلك على حساب المصداقية والكفاءة والانتماء.

وأكدت ضرورة تطوير وانضاج مفهوم التعددية والتنوع والتعايش بين التيارات المختلفة داخل الحركة، والذي شكل غيابه أحد أشكال مأزق الحركة لغياب ممارسة الديمقراطية والعلاقات المؤسسية والتفاعل والتواصل الداخلي، لا سيما في ظل نقل الخلاف في اللجنة المركزية إلى العلن.

ودعت إلى تطوير مفاهيم الحركة لمنطلقاتها وشعاراتها، والعمل على إنتاج خطاب سياسي ثقافي يعبّر عن حقيقتها، لا أن يخضع لاجتهادات متباينة وتجاذبات تنعكس سلباً على توجهاتها السياسية وتوحدها، مشيرة إلى أن هذا الأمر مرتبط بفهم «فتح» لما هو مرحلي واستراتيجي والمزاوجة بين النضال والمفاوضات ومفهوم الدولة والديمقراطية.

دلال سلامة: التأثيرات السلبية داخل فتح.

وبالتزامن مع ذلك، رأت سلامة وجود ضرورة لتطوير مفاهيم الحركة حيال مبدأ التعددية السياسية في النظام السياسي، واعتماد مبادئ سيادة القانون وتفعيل المساءلة والمحاسبة في ظل الشفافية والمشاركة لدى القوى الهيئات وفعاليات المجتمع المدنية والسياسية.

وأكدت ضرورة تمييز «فتح» ما بين كونها حركة سياسية وليست حزب السلطة، لأن السلطة بأدائها وافرازاتها وايجابياتها أصبحت عبئا على كاهل الكثيرين من أبناء الحركة، الذين اصبحوا يجدون أنفسهم مضطرين للدفاع عن مواقف وقرارات غير مقتنعين بها، لأنهم لم يشاركوا في صياغتها، كما لم يشاركوا على أرض الواقع في تنفيذ قرارات كانوا مقتنعين بها.

ورأت سلامة أن ما سبق بات عبئاً على كاهل أبناء الحركة، وسبباً في انحسار شعبيتها، كما تجلى مثلا في انتخابات مجالس الطلبة في الجامعات.

وأكدت سلامة، في ختام مداخلتها، أن البديل عن عدم تلبية هذه الاستحقاقات بما يمكن من تجاوز الأزمة، وتوفير القدرة على الاستمرارية، وتعزيز المكانة السياسية والشعبية لحركة «فتح»، هو تفتت وتحلل الحركة، مشيرة في هذا السياق إلى مبادرات لعدد من كوادر الحركة الذين بدأوا بالبحث عن بدائل حسب اجتهاداتهم، بينما يبحث البعض الآخر عن وسائل ضمان للمستقبل لعدم ثقته بضمان الحركة لمستقبله بمفاهيمها الرمادية اللون وأطرها غير المحددة.

وقالت أن توالي الأزمات في «فتح» سببه سياسي أساسا، ومما يعقد الوضع أكثر هو النزاعات التي تواجه الحركة في سياق عملية تلبية استحقاقات التطور وإحداث التغيير، وهذه النزاعات تتراوح في ثلاثة اتجاهات، وهي: نزاعات مرتبطة بنزعة رفض ما هو جديد، وأخرى مرتبطة بنزعة التغيير الشامل، وثالثة مرتبطة بنزعة تقوم على التوازن، ولكن أصحاب نزعة التوازن بين ما هو قديم وحديث ما زالوا في الإطار الأضيق بين الرافضين للتغيير أو الداعين إلى التغيير بقوة وهدم كل ما هو قديم.